برشلونة – اجتماع ممثلي الحكومات رفيعي المستوى HLGM: التحديات الموضوعية في منظومة حوكمة الإنترنت - جرائم الإنترنت، وحماية البيانات والخصوصية
الإثنين 22 تشرين الأول (أكتوبر) 2018 - من الساعة 12:15 م إلى الساعة 1:30 م بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا
ICANN63 | برشلونة، إسبانيا

منال إسماعيل: بعد إذنكم، اسمحوا لي أن أقدم لكم رئيس الجلسة التالية. السيد فرانسيسكو بولو، وزير الدولة للتقدم الرقمي في وزارة الاقتصاد والأعمال الإسبانية.

وستكون الجلسة الثانية عن التحديات الموضوعية في منظومة حوكمة الإنترنت بما في ذلك جرائم الإنترنت، وحماية البيانات والخصوصية. شكرًا لكم جميعًا على تفهمكم، كان هذا فقط للتأكد من أننا سننتهي في الوقت المحدد للغداء. شكرًا.

فرانسيسكو بولو: من فضلكم، سنبدأ الآن الجلسة الثانية 2. لا يوجد استراحة لتناول القهوة في الطابق العلوي. لقد بدأ الوقت يداهمنا. الجلسة الثانية تبدأ الآن.

مرحبًا بكم مرة أخرى بعد استراحة القهوة. نحن نعمل الآن في الجلسة الأخيرة لفترة الصباح. سنناقش خلال الساعة والربع التاليين موضوعًا مثيرًا، وهو جرائم الإنترنت وحماية البيانات والخصوصية.

على وجه الخصوص، سوف نتناول الحاجة إلى إيجاد طريقة من خلال الحوار والتعاون لمواجهة هذه التحديات مع الاعتراف بدواعي القلق لدى الحكومات والأفراد فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات وزيادة جرائم الإنترنت. كما سنستكشف كيفية الحفاظ على حقوق الإنسان وشبكة الإنترنت مفتوحة في بيئة من التشريعات الوطنية والإقليمية المتزايدة التي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي.

للتوسع في هذه الجوانب، أعطي الكلمة لمدير الجلسة. إنه لمن دواعي سروري أن نعتمد حضور رئيسنا لقانون حماية البيانات السنغالي.

أوا نديايي: شكرًا جزيلًا لك، معالي الوزير. أود، إذا سمحتم، التحدث بالفرنسية.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

أود أن أبدأ على الفور. سوف نشكر أولًا الحكومة الإسبانية، بالطبع، وكذلك ICANN على اجتماع ممثلي الحكومات رفيعي المستوى هذا. نود العودة، إذا جاز لي القول، إلى الموضوع الذي تم الحديث عنه بالفعل.

إنه موضوع ساخن للغاية، موضوع الساعة. هذا الموضوع الحالي قد تم ذكره سابقًا. إنها مسألة أمن وسلامة الإنترنت من حيث صلتها بجرائم الإنترنت.

نعلم جميعًا أن ICANN هي الحامي التقني لذلك أو للتأكد من أن لدينا أمانًا عبر الإنترنت. ولكن، وبالطبع، على الرغم من وجود عمل رائع تم إنجازه داخل ICANN، للأسف، فإنه لا يكفي لمنع التهديدات المختلفة من الظهور على الإنترنت. دعونا نسأل أولًا السيد جون كرين المسؤول عن الأمن داخل ICANN للتحدث معنا عن الحوكمة. إنه المسؤول عن قضايا الحوكمة والأمن.

ولذا فهو مكون أساسي داخل ICANN للتأكد من أن الإنترنت مفتوح وآمن ومستقر.

دعونا نرى ما يمكن أن يخبرنا به. سيد جون كرين، الكلمة لك.

جون كرين: شكرًا جزيلاً لكم. وأشكركم جميعًا على إتاحة هذه الفرصة لي.

أريد أن أتحدث قليلًا بشكل فلسفي تقريبًا عن التكنولوجيا والمبادئ التي تم تصميم الإنترنت على أساسها. غالبًا ما توصف الإنترنت أو ARPANET، كما كان يطلق عليها من قبل، بأنها شيء ثوري. وبالفعل هي كذلك. لقد غيرت الطريقة التي يعمل بها مجتمعنا. استندت إلى مبادئ مثل قانون بوستيل، والذي تم تطويره بواسطة جون بوستل ونشر في عام 1989.

والمبدأ هو، في الأساس، أن تكون ليبراليًا في ما تقبله ومحافظًا في ما ترسله.

تم استخدام هذا البروتوكول وما شابهه - أو تم استخدام مبادئ مماثلة في تطوير البروتوكولات التي تعمل على الإنترنت. يمكن إرجاع جزء كبير من نمو الإنترنت إلى هذه المبادئ الأولية، بما في ذلك مبادئ مثل الانفتاح والشفافية.

كانت تلك التقنيات المبكرة والبروتوكولات المبكرة تهدف إلى جعل الشبكة تنجح.

نظام WHOIS، الذي ربما سمعتم عنه، كان واحدًا من تلك البروتوكولات. وكان جزءًا لا يتجزأ من كيفية تواصل هؤلاء الذين يقومون بتطوير الشبكة والمنضمين إلى الشبكة مع بعضهم البعض لحل مشكلات التشغيل.

مع مرور الوقت، تطور نظام WHOIS مع نمو الإنترنت لخدمة حاجة العديد من أصحاب المصلحة المختلفين مثل المسجلين في أسماء النطاقات ووكالات إنفاذ القانون والملكية الفكرية وأصحاب العلامات التجارية والشركات والأفراد.

لكن المبدأ الرئيسي لبروتوكول WHOIS واستخدامه ظل دائمًا كما هو.

يعتمد التشغيل المستقر للإنترنت على مفهوم أساسي. لا يمكنك تشغيل نظام لامركزي، الإنترنت هو أحدها. إنها شبكة من الشبكات - إذا لم تتمكن من العثور على الأشخاص الذين يديرون أجزائها لدرء المشاكل وتنسيق الاستجابات للقضايا.

في حالات فشل النظام أو إساءة الاستخدام أو الهجمات، يكون الوصول إلى البيانات بخصوص من هو المسؤول عن أي جزء من المنظومة أمرًا حاسمًا لضمان أو استعادة عملية التشغيل المستقر والآمن للإنترنت بسرعة.

هذه مسألة تتعلق بالسلامة التشغيلية للإنترنت.

مثال على ذلك يمكن أن يكون، على سبيل المثال، بسيطًا مثل إعلام شخص ما بأن موقع الويب قد تم اختراقه ولديه شكل من أشكال المحتوى الضار. أو يمكن التحدث مع مقدمي خدمة الإنترنت لإعلامهم بوجود مشاكل في خدمتهم.

لكن الإنترنت لم تكن ثورية فقط. بل هي أيضًا تطورية. إنها تتغير. تتطور للتكيف مع احتياجات المستخدمين والمجتمع. بالعديد من الطرق، تعكس الإنترنت المستخدمين والمجتمع الذين يستخدمونها.

تغيرت المبادئ مع مرور الوقت.

أحد المبادئ التوجيهية اليوم، بالطبع، الأمن.

أحد الأمثلة المبكرة للتكنولوجيا التي جلبت أمانًا إضافيًا للإنترنت هو شيء يسمى HTTPS.

تم تطويره في عام 1999، قبل أقل من 20 عامًا.

وهذه التقنية التي تتيح لنا الآن تشفير حركة مرور الشبكة هي إحدى القوى المحركة وراء الاقتصاد الرقمي. بدون هذا النوع من التشفير، من الصعب جدًا شراء وبيع السلع عبر الإنترنت.

لقد رأينا في السنوات الأخيرة تطور التكنولوجيا باعتماد مبادئ أخرى. أحد هذه المبادئ هو الخصوصية. وهو مرتبط بشكل وثيق بالأمن بطرق عديدة.

مثال واضح على ذلك، وهو شيء آخر ربما سمعتم عنه، هو القانون العام لحماية البيانات والمواصفات المؤقتة التي تم تطويرها في ICANN والمجتمع الآن يعمل على حل أكثر دوامًا. لكن هذا عامل من البيئة التي دفعت التغير التكنولوجي. نحن نشهد بروتوكول WHOIS يتكيف مع بروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل RDAP. إنه مجرد تغيير في التقنيات للسماح بمزيد من الأمان والخصوصية وتكييف المبادئ لتكنولوجيا الإنترنت.

وهذا أمر طبيعي. هذا جزء من تطور التكنولوجيا.

كان بروتوكول الوصول الى بيانات التسجيل RDAP قيد التطوير لسنوات عديدة. لم يكن مدفوعًا، في حد ذاته، بالقانون القانون العام لحماية البيانات GDPR من تلقاء نفسه. كان مدفوعا بمبادئ إدراج المزيد من الأمن والمزيد من الخصوصية في المنظومة. هذا تقدم طبيعي.

إن الكثير مما سنتحدث عنه اليوم هو كيف سنعمل، كمجتمع عالمي، معًا على التكيف مع التحديات والفرص التي تجلبها هذه التغيرات التكنولوجية.

غالبًا ما ستكون محاولة لتحقيق التوازن بين المبادئ المختلفة والمتنافسة في بعض الأحيان التي بني عليها التصميم.

واليوم لا يزال هناك انفتاح وقوة، ولكن هناك أيضًا أمن وخصوصية ومبادئ أخرى يجب علينا كمجتمع العمل والسعي للوفاء بها نيابة عن أولئك الذين يستخدمون الإنترنت.

بهذا، سأقول شكرًا لكم. وسأعيد الكلمة إلى مسير الجلسة. شكرًا جزيلاً لكم.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلًا لك سيد كرين.

هنا لدينا أساس لهيكل المنظمة. لقد تحدثت عن الوصول إلى البيانات. هذه هي الكلمة التي نحتاج إلى سماعها. الأمن، بالطبع. لكن كيف؟ كيف يمكننا الحفاظ على الأمن؟ كيف يمكننا ضمان الأمن؟ نحن بحاجة إلى أن نفتح حتى يمكننا التأمين.

دعونا نعطي الكلمة لأحد خبرائنا الذي سيطرح وجهة نظر أخرى حول هذا، منظور حماية البيانات أو الحماية القانونية للبيانات، وحماية الخصوصية. هذا هو الجزء الأخلاقي، الحقوق غير الجائز التصرف فيها. السيد إنريكي فاكتور الذي يمثل وكالة حماية البيانات في إسبانيا، الكلمة لك.

إنريكي فاكتور: شكرًا سيدة ندايي. أود أن أشكر ICANN والحكومة الإسبانية والمجتمع للمشاركة في هذا المنتدى.

السيدات والسادة، المندوبون الموقرون، اسمي إنريكي فاكتور. أعمل في قسم العلاقات الأوروبية ""Jefe de Servicio de Relaciones Erupeas، وهي هيئة حماية البيانات الإسبانية، وهي هيئة حماية البيانات الوطنية، والتي تعد جزءًا من مجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية.

عملي هو حماية حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تشبه إلى حد بعيد تلك المنصوص عليها في المادة 8 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي وكذلك في المادة 18 من دستور إسبانيا. إنه حقنا جميعًا في الخصوصية.

نحن نتفق جميعًا على أن كل شيء عبارة عن بيانات. في واقع الأمر، نحن بيانات.

والبيانات التي تعرفنا كبشر هي ما نسميها البيانات الشخصية.

كيف نحمي كمجتمع الحقوق الأساسية؟ في العالم الحقيقي، تهتم الشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى بذلك.

لكن ماذا يحدث في الفضاء السيبراني؟ في عالم أجهزة الكمبيوتر، تعمل وكالات إنفاذ القانون وهيئات حماية البيانات معًا في الدفاع عن حقوقنا.

في الاتحاد الأوروبي، لا تعتبر الخصوصية وحماية البيانات حقوقًا مطلقة ويمكن تقييدها وفقًا لشروط معينة وفقًا للاتحاد الأوروبي، وهي الحقوق الأساسية. قد يكون من الضروري موازنة الحق في الخصوصية وحماية البيانات مع القيم الأخرى للاتحاد الأوروبي أو حقوق الإنسان أو المصالح العامة والخاصة مثل الحقوق الأساسية لحرية التعبير أو حرية الصحافة أو حرية المعلومات.

قد يحتاج الحق في الخصوصية وحماية البيانات أيضًا إلى أن يكون يتوقف أمام المصالح العامة الأخرى، مثل الأمن القومي.

تتبنى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إجراءات للحد من التهديد ولكن لتعزيز تعاون الشرطة في مسائل مثل الحرية والأمن والعدالة. نقوم بذلك من خلال آليات راسخة مثل مجموعات تنسيق الإشراف لقاعدة بيانات محددة مثل Eurodac ونظام معلومات شنغن Schenghen ونظام معلومات التأشيرات ونظام المعلومات الجمركية، إلى جانب اليوروبول والإنتربول بخصوص جرائم الإنترنت، ليس فقط مع قاعدة بيانات التحكم في إنفاذ القانون. أعتقد أن هناك قواعد بيانات أخرى مثل WHOIS ذات أهمية قصوى في مجال جرائم الإنترنت، لكن يجب أن تلتزم جميعها بالقانون.

مجرد ملاحظة أخيرة، سنجتهد للدفاع عن حقوقنا. لكن هذا لا يمكن أن يكون على حساب الشفافية والإنصاف والامتثال للقانون. شكرًا.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلًا، سيد فاكتور. احترام الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان واحترام القانون الذي يحمي الحرية الفردية. ما ستخبرني به على الأرجح هو أن ما لدينا هو أكثر قيمة. وهو أكثر الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها.

لكن هناك وجهة نظر أخرى، وهي مهمة أيضًا. إنها السلامة العامة.

كيف يمكننا التأكد من أننا محميون ضد جرائم الإنترنت دون أن يكون لها تأثير على حماية البيانات؟ كيف يمكن أن نواجه الجنوح على الإنترنت؟ كيف يمكننا تحسين التعاون بين الحكومات من خلال وكالات حماية البيانات؟ من أجل مساعدتنا على فهم هذا، لدينا شخص مؤهل تمامًا بخبرة 30 عامًا، وهو رئيس المركز الأوروبي لجرائم الإنترنت. إنه مسؤول عن مجموعة عمل داخل الاتحاد الأوروبي تحدد استراتيجيات مختلفة في هذا المجال.

السيد ويلسون، الكلمة لك.

ستيفن ويلسون: شكرًا جزيلًا، الوزارة الإسبانية. يسرني كثيرًا أن أكون هنا. شكري لمنظمة ICANN على دعوة ممثلي وكالات إنفاذ القانون للتحدث في هذا المؤتمر.

هل يمكنني البدء باعتذارات؟ كان من المفترض أن ينضم إلينا زميلي تيم موريس من الإنتربول ولكنه انشغل بأمر خطير. سأتحدث عن اليوروبول والإنتربول. أنا هنا لتقديم وجهة نظر استراتيجية رفيعة المستوى من إنفاذ القانون بشأن تأثير نظام WHOIS على تحقيقاتنا والتأثير الذي نراه على السلامة العامة.

في النهاية، السلامة العامة والمصلحة العامة. وكيف يمكننا جعل الإنترنت أكثر أمانًا لنا جميعًا؟

إنه شيء مهم للغاية أعتقد أن الجميع في هذه القاعة ملتزمون به.

أولًا، فيما يتعلق بالمفوضية الأوروبية، منظمتنا، نتعامل مع جرائم الإنترنت عالية المستوى في جميع أنحاء أوروبا، حيث نعمل على ما يزيد عن 200 تحقيق سنويًا. كما نتعامل مع عمليات الاحتيال غير النقدية عالية الدفع، وهجمات كبرى على الأنظمة المصرفية. إننا نتعامل مع استفسارات الاستغلال الجنسي للأطفال عالية المستوى على الإنترنت، ليس فقط في أوروبا ولكن على المستوى العالمي، ونعمل عن كثب مع زملائنا في الإنتربول. لدينا وحدات الطب الشرعي الرقمية ووحدات التحقيق في الدراكنت "darknet". ولكن عبر اليوروبول نتعامل أيضًا مع الإرهاب والاتجار بالبشر.

الواقع هو أن جميع هذه التحقيقات تتأثر بنظام WHOIS. إذا نظرنا إلى ما نتحدث عنه هنا، وأنا أشكر إنريكي على تعليقاته حول الخصوصية. تعتبر حماية البيانات والخصوصية في

صميم ما نحاول القيام به في مجال إنفاذ القانون. فهي حق أساسي. افهموه بشكل صحيح، الإنترنت مكان آمن بالنسبة لنا جميعًا. مع ذلك، نحن بحاجة إلى موازنة ذلك مع حقوق الضحايا، وإعادة اعتبار ضحايا الاعتداء على الأطفال كضحايا، والتهديد الخطير للحياة الذي نراه بشكل يومي واستغلال الأشخاص عبر الإنترنت. وهذا التوازن صعب بالفعل.

ما أعتقد أنه مهم للغاية هو الإشارة إلى أن إنفاذ القانون، مصلحتنا، يتم استهدافه فيما يتعلق بالمجرمين من المستوى الأعلى والجماعات الإجرامية. إنها ليست مجموعة مجمعة من البيانات.

إذا نظرتم إلى قانون GDPR، أعتقد أنه مبدأ رائع. سنكون أكثر أمانًا إذا أمكننا حماية بياناتنا وفقًا للمعايير المطلوبة بموجب القانون. مع ذلك، فقد خلقت نتيجة غير مقصودة لإنفاذ القانون ونظام WHOIS وبدأت الآن تؤثر بشكل كبير على إنفاذ القانون قضائيًا وفي النهاية السلامة العامة. إن الأثر العملي الذي ناقشته ليس فقط فيما يتعلق بجرائم الإنترنت، بل أيضًا مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الخطيرة وإساءة معاملة الأطفال وجرائم الملكية الفكرية على المستوى العالي وغسيل الأموال. يُعد نظام WHOIS نقطة البداية لمعظم تحقيقاتنا. إن فكرة الربط بين هذه النطاقات المسجلة مهمة للغاية، وتحديد النطاق والتحقيقات العالمية لأن الإنترنت ليس لها حدود. إنها لا تحترم القوانين الوطنية، ونحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على العمل على أساس عالمي. مرة أخرى، كان نظام WHOIS حيويًا لسرعة التحقيقات ضد بعض أكثر الصعوبات الديناميكية التي شهدناها على الإطلاق في تطبيق القانون.

سأحاول وضع هذا في سياق بعض الأمثلة على العمليات التي نديرها. تحقيقات حول إساءة معاملة الأطفال، (يقول الاسم)، مجموعة منظمة لمشتهي الأطفال جنسيًا، يبيعون حق الوصول إلى مواد إساءة معاملة الأطفال على الإنترنت. قمنا بتجميع جميع أسماء النطاقات المتصلة بهذه المجموعة ومواقع الويب من خلال نظام اسم النطاق DNS. لكن (غير قابل للتمييز) المتنوع هو في الواقع أمر أساسي لمحاولة القيام بذلك. وجدت مطابقة مجموعات البيانات هذه أخطاء ارتكبها هؤلاء الأشخاص. ويمكن أن يكون أمنهم التشغيلي جيدًا جدًا. ولكن لحسن الحظ، فإنهم يخطئون، وهذا هو السبب في أننا قادرون على القبض عليهم من خلال استخدام أنظمة مثل WHOIS.

ثانيًا، 21، 26 نيسان (أبريل) من هذا العام، بخصوص AMARC، شبكة داعش الإرهابية، التي تعمل مع شركاء دوليين، تمكنا من إسقاط هذه الشبكة بالكامل التي كانت مسؤولة عن توزيع المواد المتطرفة وتجنيد متطوعين جدد للمنظمة، ومرة أخرى، كان الوصول إلى قاعدة بيانات WHOIS أساسًا لنجاح هذه العملية، ومرة أخرى، مدى استخدامنا لعملية أفلانش منذ عام مضى.

جرائم الإنترنت هي شبكة خدمات، تقدم خدمات جرائم الإنترنت على أساس عالمي. تم تسجيل أكثر من 800000 نطاق تم اختراقه بواسطة هذه المجموعة. أسفرت عن خمسة اعتقالات لأفراد من المستوى الأعلى في هذه المجموعة. مرة أخرى، لم يكن هذا التحقيق ممكنًا دون الوصول إلى نظام WHOIS.

لدينا حاليًا عدة تحقيقات مستمرة والتي تم إبطائها أو تم تحديها بواسطة WHOIS. لم يتم إنهاؤها بالكامل، لكننا نحاول الوصول إلى عمقها.

لذا، سيداتي وسادتي، للمستقبل أرى فكرة نموذج الوصول الموحد كشيء أساسي لما نحاول القيام به، واجهة مستخدم واحدة مع مستخدمين معتمدين. يقف الإنتربول واليوروبول معًا لنقول إننا سنحاول تقديم أي خدمة ممكنة. بيت القصيد هو أن تكون قادرًا على القبض على الأشرار.

ومرة أخرى، وللتعزيز فقط، فإن السرعة هي جوهر هذه التحقيقات. إن المجرمين يعملون بدون قواعد، لكننا نحتاج إلى تطوير القواعد والقوانين التي تسمح لنا بمواكبتهم وتقديم رادع فعال. نحتاج إلى ضمان الحفاظ على الأسس الأساسية للإنترنت التي نعرفها جميعًا ونحبها. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان جمع هذا الأمر مع الوصول إلى قاعدة البيانات هذه على أساس أن المصلحة العامة يجب أن تكون هي الاعتبار الرئيسي. شكرًا جزيلاً لكم.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلًا، السيد ويلسون.

أعتقد أن جميع الحكومات الموجودة هنا، جميع أعضاء الحكومات في GAC، يوافقون على أنه من المهم حماية الحياة الخاصة للمواطنين ولكن كلنا منشغلون أو قلقون جدًا من أعداد الجرائم المهمة على المنظومة.

إذن كيف يمكننا إنهاء هذا؟ ما هي الحلول التي يمكن أن نجدها؟ ومن هم أصحاب المصلحة الذين يمكنهم العمل على ذلك؟ كيف يمكننا التأكد من أنه على مستوى دولنا يمكننا تقليل النقاش الموجود بين المواطنين في كل مكان والذي يصور الإنترنت على أنها الشيطان بسبب هذه الجرائم؟ ومع ذلك، نريد حماية البيانات الخاصة.

نشعر أنه تدخل في حرياتنا. ما هي الحلول التي يمكن أن نجدها؟ لقد تحدثنا كثيرًا منذ أن بدأنا هذا الصباح حول المهم، وهو توحيد المكونات المختلفة لمؤسسة ICANN والعمل على مستقبل الإنترنت. كيف يمكننا بناء ذلك المستقبل؟

معنا شخص دبلوماسي بالتدريب وهو فاعل في المجتمع المدني وأيضًا رجل أعمال. وهو يفهم أيضًا الجانب التقنية. شارك في تأسيس اختصاص شبكة السياسات منذ عام 2012، لذا فإن خبرته متنوعة تمامًا. وهذه التجربة هي ما نحتاج إليه داخل ICANN حتى نتمكن من العمل كنظام لأصحاب المصلحة المتعددين للوصول إلى حل شامل.

السيد برتراند دي لا تشابيل، لك الكلمة الآن. وأعتقد أنه ربما يمكنك أن تعطينا حلًا شاملًا لهذه القضية. ثم سنستمع إلى مختلف البلدان لكي يكون لدينا أيضًا وجهة نظرهم لمعرفة توقعاتهم وربما أسئلتهم.

برتراند دي لا تشابيل: من الجيد رؤية الكثير من الوجوه المألوفة. فقط بسرعة جدًا، أريد أن أشارك بعض النقاط. أول شيء هو أن التدخلات الثلاثة أمامي هي أبرز ما يميزنا عن التحدي الذي نواجهه جميعًا، وهو التوفيق بين ثلاثة أهداف. واحد هو محاربة مسيئي الاستخدام. والثاني هو القيام بذلك مع حماية حقوق الإنسان وتعزيزها واحترام الإجراءات القانونية. والثالث هو في الوقت نفسه التأكد من أن تطور الاقتصاد الرقمي يسير دون انقطاع ولا إعاقة.

إن التوفيق بين هذه الأهداف الثلاثة يمثل تحديًا كبيرًا. وأنا أعمد استخدام تعبير "التوفيق" وليس "الموازنة" لأن "الموازنة" تعطي الانطباع بأنك تضحي بواحد مقابل الآخر.

الفكرة الثانية هي أن نقاش WHOIS هو في الواقع توضيح مثالي لهذا التوتر بين الأبعاد الثلاثة. ويظهر مدى صعوبة ذلك، وهي مناقشة مستمرة داخل ICANN وأنا متأكد من أنها في سياق GDPR ستجد حلًا مناسبًا.

لكن النقطة الثالثة التي أريد إبرازها هي عندما نتحدث عن المستوى الفني لنظام اسم النطاق DNS، هناك خطر من رؤيتها كأداة مثالية لحل الكثير من الأشياء التي تحدث على الإنترنت. ونحن بحاجة إلى توخي الحذر هنا وتمييز الدور الذي يمكن أن يقوم به مشغلو DNS في بعدين مختلفين تمامًا.

عندما نتحدث عن السلامة والإستقرار وانتهاكات الأمن والاستقرار، مثل التصيد الاحتيالي والبرمجيات الخبيثة والروبوتات الخبيثة وما إلى ذلك، فمن الملائم تمامًا الاستفادة من تعاون مشغلي DNS لمحاربة تلك الأشياء لأنها تتعلق بالبنية التحتية، باستثناء حالات قليلة.

مع ذلك، من ناحية أخرى، عندما نتعامل مع المحتوى - محتوى الموقع المسيء الذي تحته، عادةً ما لا تكون طبقة DNS هي الأداة المناسبة لأنه كلما تصرفت عن طريق إزالة اسم نطاق، يكون له تأثير عالمي حيث غالبا ما يكون الضرر أو عدم القانونية مشكلًا محليًا فقط. لذلك هناك حالات استثنائية يجب معالجتها حيث تم حذف اسم النطاق بشكل مناسب بسبب المحتوى الموجود أسفله حيث يتم الوصول إلى حد معين من إساءة الاستخدام. كنت أرغب في تسليط الضوء على هذين البعدين.

وأخيرًا، ما هو مهم للغاية - اعتدت أن أكون في وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. تواجه ممارسة السيادة في العصر الرقمي عددًا معينًا من التحديات الجديدة لأن - القرارات التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني يمكن أن يكون لها تأثير على أراضي بلد آخر. ومن المهم للغاية أنه كلما يتم وضع تشريعات، فإن التأثير الذي يمكن أن يكون لهذه التشريعات خارج الأراضي على الأقل يجب أن يؤخذ في الاعتبار بالكامل. وهذا يتطلب التواصل والتنسيق والتعاون بين مختلف الحكومات. ولكن الأهم من ذلك هو أن القرارات التي يتم اتخاذها - وهي تقريبًا دائرة كاملة للنقطة الأولى التي ذكرتها. إن القرارات التي تتخذ في كيان تشريعي معين أو حتى منظمة دولية معينة أو حتى في موضوع فرعي معين، سواء على الجانب الاقتصادي أو الجانب التكنولوجي أو الجانب الأمني، لها تأثير على التحديات الأخرى على الأبعاد الأخرى. وإيجاد هذا التوفيق الذي ذكرته كنقطة أولى هو التهديد الكامن.

لأختم، فإن هذا المفهوم المتمثل في تمكين التعاون الرقمي يجب أن يتم في عدد قليل من الأبعاد والمجالات المختلفة.

كما أن شبكة سياسة الولايات القضائية على الإنترنت التي شاركت في تأسيسها عام 2012 لديها ثلاثة برامج في هذا الصدد. يرتبط أحدها بشكل مباشر بمساحة اسم النطاق، لكن الآخرين مرتبطان بالوصول عبر الحدود إلى أدلة إلكترونية والتحقيقات الجنائية، وهو تحد كبير عابر للحدود، كما تعلمون جميعًا. قد لا يدرك جميع الأشخاص في مجتمع DNS أن المناقشات حول هذا الموضوع من المحتمل أن تؤثر عليهم من خلال، على سبيل المثال، اقتراح الأدلة الإلكترونية من المفوضية الأوروبية أو قانون السحابية في الولايات المتحدة، وهو يشبه إلى حد كبير كيف أثرت GDPR على مناقشة الخصوصية.

البعد الآخر الذي نعرفه جميعًا هو تحت أي شرط يمكن أن يكون هناك طلب عبر الحدود لإنزال جزء معين من المحتوى على منصة دولية مثل Youtube وFacebook وما إلى ذلك.

والأخير هو في أي الحالات يكون من المناسب إلغاء اسم النطاق بسبب النشاط على الموقع تحت هذا النطاق؟

إذن، هذا ما نفعله، وأنا سعيد للغاية برؤية أن موضوع التعاون الرقمي يتنامى لأن ما هو على المحك هو ما هو المجتمع الرقمي الذي نريد أن نبنيه معًا؟ من يتعاون لتطوير المعايير؟ من ينفذها؟ وكيف يتم الفصل فيها؟ شكرًا.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلًا لك سيد دي لا تشابيل. إن التحدي الكبير الذي نواجهه جميعًا لن يتم حله بدون الدول. إن ما نتوقعه من الدول التي ستتكلم هو تقديم مساهمتها، مع الأخذ في الاعتبار دورها الحيوي.

سنتحدث مع ممثل أوغندا، مع فرانك توموبياز، وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإرشاد القومي. إليك الكلمة.

ممثل أوغندا: أيها المندوبون الكرام، نود أن نشكر حكومة إسبانيا وICANN على السماح لنا ببضع دقائق لتقديم أفكارنا من حكومة أوغندا، وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نحن نرحب بهذه الفرصة كحكومات تحت مظلة اجتماع ممثلي الحكومات رفيعي المستوى لإجراء هذا الحوار حول القضايا الحرجة. بينما كانت أوغندا عضوًا في GAC وICANN خلال السنوات الست الماضية، فقد كان لدينا سبب لإيجاد حلول لمؤسسة ICANN. ونحن نشيد بالدفاع عن المصلحة العامة، لكننا ما زلنا نعترف بأن هناك الكثير الذي يجب القيام به.

اليوم، نحن بحاجة إلى النظر في هذا الموضوع المتعلق بحماية البيانات والخصوصية، وهو أمر ذو أهمية أساسية ونحن نطور ونعتمد الخدمات الإلكترونية في القطاعين العام والخاص. تدرك أوغندا أن هذه قضية حاسمة في عصر تنقل المواطنين والأمة العالمية للخدمات وأنظمة حماية البيانات الوطنية المختلفة.

ويزداد الأمر تعقيدًا بسبب اختلاف درجات قدرات الأمن السيبراني للبلدان الأعضاء المختلفة في ICANN، وكذلك الأطر التي تؤثر على تدفق أو وصول الأجهزة الحكومية المعنية إلى المعلومات.

ولذلك، توصي أوغندا بأن عملية التطوير وأحكام السياسات والمتطلبات الصناعية المتعلقة بمنظومة الإنترنت والتي نساهم جميعًا فيها يجب أن تضمن عدم إعاقة الخدمات العامة والأمن القومي.

بالتالي، ينبغي لهذه العمليات والأحكام أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف متطلبات المصلحة العامة الحالية والناشئة لجميع البلدان.

ولأختتم، أود أن أؤكد على التزام أوغندا - بالعمل مع مختلف أصحاب المصلحة لضمان النمو المستمر وشمولية نظام الإنترنت من أجل التنمية المستدامة للجميع. شكرًا.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلًا لك يا ممثل أوغندا، لكونك دقيقًا وواضحًا للغاية، وخاصة لكونك مختصرًا لأنني أود أن أذكّر كل متحدث بأن لديه ثلاث دقائق فقط كحد أقصى. كان هذا مثاليًا.

الآن أود أن أعطي الكلمة لبوا هانتر من جزر كوك، وهو مدير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مرة أخرى، من جزر كوك.

بوا هانتر: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أود أن أقدم فرصة التحدث لزميلي من المحيط الهادئ من بلد توفالو الصغير، وزير الاتصالات والنقل، المحترم مونيس لافاي. شكرًا.

مونيس لافاي: تحياتي، الرئيس المتميز، معالي الوزراء، السيدات والسادة. اسمي مونيس لافاي، وزير الاتصالات والنقل لتوفالو. هذا هو اجتماع ICANN الأول لي، ويشرفني أن أكون هنا نيابةً عن بلدي.

شكرًا لك، الرئيس المتميز، مشرف الجلسة، وخبراء الأنظمة لمشاركتنا بتجاربكم وخبراتكم في منظومة حوكمة الإنترنت.

أولًا، أود أن أعرب عن تقديرنا الصادق للمضيف الكريم، حكومة إسبانيا، على الأجواء الجميلة والضيافة التي منحتها لنا منذ وصولنا إلى هذا البلد الجميل.

إن التحديات في الخصوصية وحماية البيانات وجرائم الإنترنت حقيقية في بلدي الصغير، توفالو، حقيقية لأن لدينا العديد من التحديات، وباعتبارنا دولة صغيرة معزولة بالمحيطات عن العديد من المراكز التجارية الإقليمية والدولية، فنحن معرضون بشدة لخطر آثار تغير المناخ. نحن دائمًا نسافر خارج بلدنا ونعترف بأن النقل البحري أمر بالغ الأهمية من أجل تنميتنا الاقتصادية. البديل، الاتصالات، هو أيضًا مكلف. إن قطاع الاتصالات لدينا متواضع، وهو احتكار يدعم سكاننا البالغ عددهم 11000 شخص فقط. تم تعديل تشريعاتنا لتلائم التطورات الإلكترونية ودعم التجارة الإلكترونية ومعالجة الأمن السيبراني. إن قدرة خبراء تكنولوجيا المعلومات المحليين لدينا محدودة كما أن المسؤوليات في الإدارة الصغيرة متعددة المهام. على سبيل المثال، ممثل GAC لدينا هو أيضًا رئيس تنفيذي لوزارة النقل والاتصالات ويهتم بمجموعة من الأولويات الوطنية، سواء السياسية أو التقنية. وهو أيضًا مستشار لي كوزير.

على الرغم من هذه التحديات، فإننا نشرع في تنفيذ كابل تحت سطح البحر - كابل لربط مجتمعاتنا الجزائرية بتمويل سخي من البنك الدولي. أرى أن هذا تطور متفائل لأنني أعتقد أنه سيعزز تطوير وتطبيق آليات واسعة للتصدي للتحديات التي ألمحت إليها بالفعل. إن ثلاث دقائق ليس بالوقت الكافي لتقديم ملخص شامل بالتحديات العديدة التي تواجهنا، ولكنني آمل أن تؤدي مشاركة بلادي في اجتماعات ICANN على الأقل إلى تضييق الفجوة الرقمية أو الفجوة

في تطوير حوكمة الإنترنت بين بلدي والبلدان النامية وتعزيز الفهم المشترك لتحدياتنا وتقاسم أفضل الممارسات بين زملائنا في GAC وICANN.

كثير منكم هنا اليوم يعرف اسم النطاق دوت لدولة توفالو، لكنني مازلت أحتاج لتفسير بشأن كيفية تأثير ذلك على بلدي من حيث ما يخص موضوع GDPR. هل هناك أي إجراءات مطلوبة منا لضمان الامتثال لقانون GDPR. مع المسافات الهائلة والتكاليف الباهظة التي تكبدتها دولة جزرية صغيرة في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية للقدوم إلى اجتماع ICANN هذا، سأرحب بمؤسسة ICANN -- والشركاء في منظومة الإنترنت لتسهيل أو الانضمام إلى الأحداث دون الإقليمية وتعزيز عمل ICANN في المنطقة واستخدام المنصة لجمع مدخلاتنا المشتركة لدعم عمل ICANN، وخاصة في مجالات وضع السياسات. السيد رئيس الجلسة، شكرًا لإعطائي الفرصة. شكرًا.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلاً لكم. الكلمة الآن للجمهورية الدومينيكية، السيد نيلسون غويلين، عضو مجلس إدارة INDOTEL.

نيلسون غويلين: أنا ممثل جمهورية الدومينيكان. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر، نيابةً عن حكومتي، للحكومة الإسبانية لاستضافة هذا الاجتماع في برشلونة. وقد التزمت الجمهورية الدومينيكية بإنشاء آليات الأمن السيبراني الكافية لحماية كيانات الدولة والمواطنين وقطاعات الإنتاج. وستضمن هذه التدابير التطوير الموثوق لأنشطة جميع السكان في إطار احترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد رأينا أنه من أجل التعامل مع الجماعات الأصولية التي تستخدم الإنترنت عادة لأغراض الدعاية والتوظيف، فقد أقرت عدة حكومات قوانين مصاغة لمقاومة جرائم الإنترنت والإرهاب السيبراني، ولكن قد انتهى بها الأمر لتستخدم في كبح الاختلافات. لذلك، من دواعي قلقنا أن تستخدم جرائم الإنترنت وبعض السلوكيات الأخرى كأعذار من المشرعين لتجريم أولئك الذين ينتقدون شرعية الحكومة أو لمهاجمة أو قمع التفكير السياسي النقدي. نحن نؤمن بأن مطاردة وملاحقة مستخدمي الإنترنت واحتجازهم بسبب تحدثهم بحرية وشرعية وبسبب تعبيرهم عن

آرائهم السياسية أمر لا ينبغي السماح به. كما أن ذلك يتعارض مع حل شامل من الممكن أن يساعدنا في التعامل مع الإرهاب السيبراني على المدى الطويل. نحن قلقون بشأن تلك القوانين التي تستخدم روح الأمن السيبراني لمنع الوصول إلى بيانات WHOIS من أجل بعض المصالح الخاصة. وهذا يترجم إلى تضارب واضح في المصالح يجب حلّه على المستوى العالمي ويمكن لمؤسسة ICANN المساهمة في الحل. إن الجمهورية الدومينيكية واهتمامها بالمساهمة في تحسين أمن الإنترنت وخصوصيته ودعم حقوق الخصوصية الفردية ترفض هذا النوع من التدخل في نظام حوكمة الإنترنت. لأن المصالح العامة يجب أن تسود دائمًا على المصالح الفردية. شكرًا.

أوا نديايي: شكرًا جزيلاً لك. أود الآن أن أعطي الكلمة لممثل المفوضية الأوروبية، السيد بيرس أودونوهو، مدير شبكات المستقبل DG Connect. إليك الكلمة.

بيرس أودونوهو: خالص الشكر لك، سيدتي الرئيس. إن الخصوصية أمر مفهوم تمامًا ولا مفر منه. والتشريع الأوروبي، وقانون GDPR الذي سبق الإشارة إليه كمثال رئيسي هو - خطوة في هذا الاتجاه. وقد وضع إنريكي فاكتور الآن هذا التشريع بالفعل في سياقه، بالإضافة الى حماية الخصوصية بشكل عام فيما يتعلق باعتبارات السياسة العامة الأخرى. لذا لن أخوض في ذلك للحفاظ على الوقت لأننا نواجه أيضًا التهديدات الأمنية الحقيقية والإجرام الذي تتعامل معه وكالات إنفاذ القانون. ومن الواضح أنهم بحاجة إلى الوصول إلى المعلومات اللازمة من أجل القيام بعملهم.

لذلك هناك توازن بين الحفاظ على الخصوصية وضمان تطبيق القانون والحماية من التهديدات السيبرانية. وتأكيدًا على ما قاله برتراند دي لا تشابيل، فإنها ليست مسألة اختيار إحداهما. في الواقع، إنها مفارقة. ولكي نكون قادرين على رعاية وحماية الإنترنت المفتوح، وهي المهمة التي نلتزم بها جميعًا، كوسيلة لنا جميعًا للاستفادة الاقتصادية والاجتماعية من أجل حماية بيانات الأشخاص وأيضًا ليكون لديهم الثقة الكافية في الإنترنت بحيث ينخرطون ويشاركون ببياناتهم للاستفادة الكاملة من إمكانات الانترنت. ومن أجل تحقيق كل ذلك، يجب علينا أيضًا ضمان أمان الانترنت وأنه مكان آمن ولا يسمح بتمكين الإجرام. وهذا التناقض المتوازن هو ما يجب أن نتعامل معه على أساس مستمر.

ونظرًا لأنه تمت الإشارة إليه مرارًا وتكرارًا في عمل ليس GAC فقط ولكن في مجتمعات ICANN أيضًا على مدار الأسابيع الأخيرة بما في ذلك في هذا الاجتماع، دعوني أتعامل تحديدًا مع المشكلة فيما يتعلق بتأثيرها على WHOIS حيث أننا سمعنا الكثير من المبادرات المهمة حول القضايا الأكبر. ويمكنني القول إن هذا هو موقف جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. ويعترف الاتحاد الأوروبي تمامًا بدور ICANN المركزي ومسؤوليتها في ضمان أمن نظام نطاق الإنترنت واستقراره ومرونته. وكجزء من هذا الدور، ينبغي على ICANN ضمان عمل خدمة WHOIS، بما في ذلك جمع البيانات والاحتفاظ بها وتقديمها عند الضرورة لبيانات دقيقة حول أسماء النطاقات الفردية ومسجليها. ويمكن القيام بذلك بضمان الحماية الكاملة التي تكفلها قواعد حماية البيانات الأوروبية وقواعد حماية البيانات من المناطق الأخرى.

نحن ندعم الحوار المستمر بين ICANN والهيئات الأوروبية لحماية البيانات، والذي أود أن أطلب منكم استدعاءهم للحديث حيث لدينا من يمثلهم هنا وكذلك الجهات التنظيمية المستقلة والذين نأمل عدم خضوعهم للتأثير الحكومي، من أجل ضمان احترام هذه القواعد. ولكن يجب علينا أيضًا التأكيد على أنه في GDPR لا وجود لوقف معالجة البيانات بأي شكل حتى لو كان الأمر لأغراض مشروعة مثل تطبيق القانون أو أبحاث الأمن السيبراني أو كشف ومتابعة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الحقوق. إن الأمر ببساطة تحديد هدف مشروع وإيجاد التوازن بين تلك الاحتياجات المشروعة وحماية بيانات الأفراد. وهذا شيء نعتقد أنه سيكون ذا فائدة كبيرة لمجتمع ICANN وحوكمة الإنترنت بالكامل لو فعلناه بطريقة صحيحة. إنها مهمة صعبة، ولكنها ستخدمنا جيدًا في المستقبل، بمعنى حماية إحدى القضايا الأساسية، وهي الحقوق الأساسية التي أعرف أن جميع الحكومات ملتزمة بها مع ضمان عمل الإنترنت بكامل إمكاناته في المستقبل. شكرًا.

أوا نديايي: شكرًا جزيلاً لكم. أود أن أعطي الكلمة للحكومة الهندية، الدكتور غولشان راي، وهو منسق الأمن السيبراني الوطني. غولشان راي: شكرًا لك سيدتي. أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة إسبانيا وICANN على استضافة المؤتمر وإعطائنا الفرصة لتوضيح وجهات نظرنا هنا. إن الاقتصاد الرقمي ينمو بسرعة كبيرة. نحن في الهند نتوقع وصول الاقتصاد الرقمي إلى تريليون بحلول عام 2022.

هناك بعض القضايا ذات طبيعة مختلفة بدأت تظهر أيضًا جنبًا إلى جنب مع نمو الاقتصاد الرقمي. وقد اكتسبت جرائم الإنترنت، والأمن السيبراني، والخصوصية، والتدفق الحر للمعلومات أهمية أكبر. وهي على وشك تطوير إطار خصوصيتها، والذي أعلن عنه سيادة الوزير في رسالته المصورة بالفيديو صباحًا. لدينا بالفعل سياسة أمن سيبراني نابضة بالحياة، كما لدينا استراتيجية للأمن السيبراني. ومع ذلك، فإن العلاقة بين الأمن السيبراني والخصوصية والتدفق الحر للمعلومات في هذا العصر المعتمد على التكنولوجيا تمثل تحديًا كبيرًا. ليس تحديًا للهند فحسب، بل إنه تحدٍ كبير للعالم بأسره. لا يمكن أن يكون لدينا أطر مختلفة غير متوافقة في جميع أنحاء العالم. وقد تسببت بعض الأطر التي تم الإعلان عنها مؤخرًا في بعض المشكلات وتم ذكر بعضها في مداخلات بعض الخبراء في هذه الجلسة.

إن 90% من جرائم الإنترنت اليوم ذات طبيعة (يتعذر تمييزه) و9% ذات طبيعة استهدافية. ومع ذلك، فإن هذا الرقم يتغير كلما كان (يتعذر تمييزه) يحدث أكثر. واستنادًا الى التعليقات، يجب على الصناعة أن تلعب دورًا لمكافحة قضية جرائم الإنترنت والأمن السيبراني.

وذا نظرت إلى خريطة العالم اليوم، فستجد فهناك حدودًا محددة. كما أن هناك سيادات محددة. ومع ذلك، عندما ننظر إلى -- الملائمة والجامعات التي تعمل. لا توجد حدود ويعملون بسلاسة هناك. والعمل السلس للمشغلين، سيؤدي بدوره إلى وجود شبكات متصلة من الأطر المتصلة والقابلة للتشغيل المتبادل لمعالجة قضايا الأمن السيبراني والخصوصية والتدفق الحر للمعلومات. وللشبكات الآمنة - والإنترنت أهمية قصوى، وتلتزم الهند بالعمل مع المجتمع العالمي نحو إطار قابل للتشغيل المتبادل يمكن أن يعالج القضايا الناشئة في هذا العصر القائم على التكنولوجيا. وتلعب التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتعلم الآلي دورًا هامًا. لدى ICANN وGAC على وجه الخصوص دور أساسي في الجمع بين المجتمعات التي تنطوي على إطار عمل قابل للتشغيل المتبادل لحل المشكلات التي تظهر بسرعة كبيرة جدًا. شكرًا جزيلًا لإعطاء الوقت للمداخلة.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلاً لكم. أود أن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية مع السيد ديفيد ريدل، الأمين المساعد للاتصالات والمعلومات ومدير الإدارة القومية للإتصالات والمعلومات في الولايات المتحدة NTIA.

لديك ثلاث دقائق كحد أقصى. شكرًا جزيلاً لكم.

ديفيد ريدل: أشكركم على هذه الفرصة المهمة للتحدث عن هذه الموضوعات. تعتبر الولايات المتحدة مدافعة قوية عن حوكمة الإنترنت ووضع السياسات. وببساطة، فإن السياسات التصاعدية القائمة على التوافق في الآراء تنشأ كسياسات موثوق بها في جميع أنحاء منظومة الإنترنت، والنطاق الواسع للقضايا بما في ذلك الخصوصية والأمن السيبراني وسبب دعمنا القوي لمؤسسة ICANN.

إن تحديات حوكمة الإنترنت مجتمعة أمامنا وليس من السهل حلها. سيكون هناك موازنات وقرارات صعبة. ولكن في NTIA، فإن دافعنا هو التزامنا بمواجهة هذه التحديات بطريقة تضمن الازدهار وتتيح الطريق للابتكار. لقد شهد العالم فوائد هائلة بإتباع هذا النهج، لذا يجب علينا الاستمرار في إعطاء الضوء الأخضر للمبتكرين لجعل الإنترنت مكان أكثر أمانًا وانفتاحًا وازدهارًا. وينطبق هذا على التحدي المتمثل في إيجاد طريقة للحفاظ على قدرة الوصول إلى بيانات WHOIS في ضوء تنفيذ قانون GDPR. وكما تعلمون، أن خدمة WHOIS هي أداة قيمة للغاية تستخدم للأغراض المشروعة والقانونية لإنفاذ القانون، والأمن السيبراني، وحماية حقوق الملكية الفكرية. وتعتبر هذه الاستخدامات لمعلومات WHOIS ضرورية لحماية المصلحة العامة وضمان الاستقرار والأمن والثقة في نظام اسم النطاق للإنترنت.

من وجهة نظر الولايات المتحدة، من الضروري أن نجد طريقًا للمضي قدمًا. وبينما أكد المسؤولون الأوروبيون، بما في ذلك مجلس إدارة حماية البيانات، على أهمية الوصول إلى WHOIS، اتخذت ICANN خطوة غير مسبوقة لتمرير مواصفة مؤقتة. ويواصل أعضاء مجتمع ICANN العمل بقوة على هذه المسألة من خلال عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات EPDP. إن استمرار الافتقار إلى الوضوح والفهم المشترك بين أصحاب المصلحة في ICANN من حيث الخطوط الواضحة للامتثال وعدم الامتثال لقانون GDPR تواصل إحباط العملية.

وهذا يولد مخاطر لتلك الشركات المشاركة في توفير خدمة نظام اسم النطاق. وفي ظل التباين الكبير في معدلات المخاطر بين الأطراف، فإن إيجاد حل يمكن أن يخفف من مخاطر الشركات الفردية يعد مسألة صعبة للغاية.

وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة تدعم بقوة المشاركة المباشرة لمؤسسة ICANN مع زملائنا الأوروبيين، بما في ذلك مجلس حماية إدارة البيانات الأوروبية، لمعرفة ما إذا كانت هناك طريقة لتبسيط التحدي المشترك من خلال حمل منظمة ICANN على تحمل المسؤولية للوصول إلى WHOIS بموجب النموذج الموحد للوصول إلى البيانات وفق قانون GDPR. هذا من شأنه تبسيط المشكلة. الوقت يسير بسرعة نحو انتهاء الصلاحية للمواصفات المؤقتة.

وأنا أحث GAC على لعب دور قيادي نشيط وبنّاء في مناقشة المجتمع للنموذج الموحد للوصول الى البيانات. تقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع الزملاء في GAC والمجتمع الأكبر لمؤسسة ICANN حول هذه المسألة. شكرًا.

أوا نديايي: شكرًا جزيلاً لكم. أود أن أعطي الكلمة لممثل ماليزيا، الدكتور محمد علي محمد، الأمين العام لوزارة الاتصالات والإعلام.

محمد علي محمد: باختصار شديد.

وبالنظر إلى التطور والتغييرات الحالية في التكنولوجيا، فإن وكالات إنفاذ القانون، في ماليزيا على وجه الخصوص، تواجه العديد من التحديات الجديدة عند مكافحة الجرائم في هذه الحقبة. فقد أصبح المجرمون أكثر تطورًا بينما الطريقة التقليدية للتحقيق لم تعد فعالة كما كانت من قبل.

ولمواجهة هذه التحديات، يجوز لوكالات إنفاذ القانون استخدام واستغلال كل المعلومات المتاحة التي تساعد في عملية التحقيق، بما في ذلك معلومات WHOIS. كما تحصل وكالات إنفاذ القانون من خلال القنوات المنصوص عليها قانونًا على مساعدة مدير أسماء النطاق لتوفير المعلومات المتعلقة بالتحقيقات.

ولهذا السبب، فإن دور مجتمع نظام اسم النطاق ونظام WHOIS ضروريان ويجب الاحتفاظ بهما في ضوء احتياجات التحقيق وإنفاذ القانون. أشكركم على الكلمة.

أوا نديايي: شكرًا جزيلًا لك على الايجاز. أود استغلال الدقائق القليلة المتبقية لدينا لإعطاء الكلمة لجون كرين. لقد تحدثنا عن أسماء النطاقات وWHOIS إلى حد ما، وربما يمكنه أن يعطينا بعض المعلومات الإضافية عن ذلك. شكرًا.

جون كرين: عذرًا.

إن جاز لي، فقد سمعت الكثير من الحديث حول WHOIS ومدى أهمية قاعدة بيانات WHOIS. وأردت أن أوضح لأولئك الذين لم يحضروا الجلسة التقنية أمس أنه عندما نتحدث عن WHOIS أو في الواقع عندما نتحدث عن RDAP، والذي سيحل محل WHOIS، فهي بالفعل أنظمة لامركزية. لذلك لا توجد قاعدة بيانات واحدة، ولكن هناك العديد من قواعد البيانات في العديد من المواقع حول العالم. وهذا عنصر مهم يجب أخذه في الاعتبار.

أعتقد أنه أمر رائع أن نتمكن من إجراء هذه المناقشات هنا في ICANN، وأن نتمكن من جمع الأطراف المختلفة معًا ومناقشة كيفية إيجاد الحلول التي توازن جميع هذه المبادئ، بما في ذلك الأمان والخصوصية وقوة الشبكة.

وبذلك، سأمرر الكلمة إلى السيدة رئيسة الجلسة. شكرًا.

أوا نديايي: شكرًا جزيلًا لك سيد كرين.

أود أن أعطي الكلمة لممثل المكسيك مع السيد فيكتور لاغونز سوتو رويز، الذي يرأس وحدة الابتكار والاستراتيجية التكنولوجية التابعة لمكتب رئاسة الجمهورية.

فيكتور لاغونز سوتو رويز: معكم ممثل المكسيك. شكرًا جزيلًا للحكومة الإسبانية ولمؤسسة ICANN على تعاونهما المستمر في قضايا حوكمة الإنترنت.

لقد كان للمكسيك دور كبير فيما يتعلق بالرقمنة، كما أنها أصبحت تمتلك استراتيجية للتواصل.

وبينما نستمر في ربط المزيد والمزيد من المكسيكيين وتجاوز الفجوة الرقمية، نشعر بالقلق إزاء التهديدات الرقمية والخصوصية.

كما أن لدينا استراتيجية وطنية تتعلق بالأمن السيبراني بالتعاون مع المنظومة بأكملها في بيئة أصحاب المصلحة المتعددين. ففي العام الماضي، تمكنا من نشر استراتيجية البيانات بالتعاون ليس فقط مع الصناعة والقطاع الفني، والأوساط الأكاديمية والقطاعات الاجتماعية، ولكن أيضًا مع المراقبين والخبراء الدوليين وبالتعاون مع الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة الدول الأمريكية، إن استراتيجية البيانات تلك ستساعدنا على حماية المواطنين وحماية حقوقنا واقتصادنا والاقتصاد المبتكر للكيانات العامة والأمن العام. لأننا نرفع درجة الوعي. فلدينا برامج لهذا الغرض. نحن نعمل على تعزيز ثقافة الأمن السيبراني، بالتنسيق مع البيئة، والتعاون مع البحث والتطوير، ووضع بعض المعايير التقنية، وحماية بعض الهياكل الأساسية، وتعزيز الأطر القانونية. كل ذلك لوضع مبادئ توجيهية لتعزيز التنمية المستدامة على الإنترنت.

أنا فخور جدًا لأشارككم بالقول أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS، قد توجت هذه المنصة بالتفوق في العام الماضي. شكرًا جزيلاً لكم.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلاً لكم. أود أن أعطي الكلمة لممثل البرازيل. السفير بنديكتو فونسيكا فيلهو، مدير إدارة العلوم والتكنولوجيا.

بينيديكتو فونسيكا فيلو: أود بسرعة أن أشير إلى الأهمية التي توليها البرازيل للمناقشة بشأن العلاقة بين جرائم الإنترنت، وحماية البيانات، والخصوصية. هذه مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا.

لقد اعتمدت البرازيل في شهر آب (أغسطس) الماضي تشريعًا جديدًا لحماية البيانات مستوحى إلى حد كبير من GDPR. ويجب أن يبدأ سريان هذا التشريع في شباط (فبراير) 2020. نحن

نناقش أيضًا الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني. وكما تعلمون جميعًا، فإننا على المستوى العالمي، كنا ندافع بقوة عن حق الخصوصية في العصر الرقمي. حيث نرعى القرارات مع ألمانيا لتشجيع هذه القرارات في سياق الأمم المتحدة. كما أننا نتطلع إلى وضع أدوات لتطويرها لمكافحة جرائم الإنترنت.

هذا للتوضيح وأنا أشير إلى الفكرة التي ذكرها برتراند دي لا تشابيل، عن التنسيق والتعاون بين الحكومات داخل المجتمع الدولي لمعالجة هذه القضايا والسياق المتعمق - وبالرجوع إلى بيرتراند، الذي جذب الانتباه في البداية إلى حقيقة أن النقاش حول WHOIS يوضح الأبعاد الحقيقية التي نرغب في تحقيقها مثل مكافحة إساءة الاستخدام وحماية حقوق الإنسان وعدم تقويض التنمية وآراء التقنيات الرقمية الجديدة.

وفي هذا السياق، أود أيضًا أن أؤكد - وأبرز أهمية شبكة الإنترنت والاختصاص القضائي - التي توفر منبرًا للمناقشة حول تلك القضايا لأننا لا نملك مكانًا دوليًا لمعالجة العناصر القضائية لجميع تلك المناقشات في مكان واحد. ونعتقد أن هذا المشروع يعطي مكانة مهمة جدًا لذلك.

ونحن نتطلع، بالطبع، إلى المشاركة الكاملة في المناقشات حول WHOIS في سياق ICANN حيث نتفق مع حقيقة أنه يجب علينا إيجاد التوازن الصحيح في معالجة المخاوف المتعلقة بالخصوصية من جهة والأمن من جهة أخرى. وإذا استمعنا إلى ممثل الإنتربول واستمعنا إلى زملائنا البرازيليين الذين يتعاملون مع هذا الأمر، فإننا نرى أن الأمر من مصلحتنا تمامًا وبالعودة مرة أخرى إلى فكرة محاولة التوفيق بين تلك الأبعاد المختلفة بطريقة مناسبة بشكل ما. شكرًا.

[تصفيق]

أوا نديايا: شكرًا جزيلاً لكم. أود أن أعطي الكلمة لممثل ساموا، أفاماساجا ليبوياي ريكي توباي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

أفاماساجا ليبوياي ريكي توباي: سيدتي مدير الجلسة، يؤسفني تمرير هذه الجلسة، لكنني أرغب في تسجيل نيتي المداخلة في الجلسة الرابعة في وقت لاحق. شكرًا.

أوا نديايي: نعم، بالطبع.

أود أن أعطي الكلمة لممثل سويسرا، نيكلاس نيلسون، وهو السكرتير الأول بالسفارة السويسرية في إسبانيا.

نيكلاس نيلسون: شكرًا. أود أن أبلغكم أنني أتحدث نيابة عن السويد، وليس سويسرا.

على أي حال، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لطرح المنظور السويدي بإيجاز عن حقوق الإنسان على الإنترنت وحرية الإنترنت.

نحن نتبع نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان في مجال الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام.

للإشارة إلى ما تم إثباته وتأكيده بشكل صارم كمبدأ أساسي، يتم تطبيق حقوق الإنسان عبر الإنترنت وكذلك دون الاتصال بالإنترنت. يجب احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وتأمينها من قبل الدول وتوجيه النقاش العالمي حول معايير الفضاء السيبراني. ومع ذلك، فإن احترام حقوق الإنسان على الإنترنت يتراجع في جميع أنحاء العالم. في السنوات الأخيرة، زاد عدد الحكومات التي تراقب المعلومات العامة حول المصلحة العامة. كما قامت سلطات الدولة بسجن عدد أكبر من المستخدمين بسبب كتاباتهم عبر الإنترنت، وزادت قوة المراقبة الإلكترونية. كان هناك المزيد من التشريعات القمعية والعنف وانتشار الدعاية والمعلومات الخاطئة التي تسيطر عليها الدولة. مثل هذه التدابير تحد وتقيد من مشاركة المواطنين في المجتمع وتقوض أساس الديمقراطية.

ويجب أن ينظر إلى هذا الاتجاه في سياق الاتجاه العالمي لتقليص الفضاء الديمقراطي. إن زيادة عدد التشريعات والتنظيمات القمعية لا يحد فقط من حرية التعبير، بل أيضًا من فرص الأفراد في المشاركة في الحياة المجتمعية والتأثير في عملية صنع القرار. السيدات والسادة، فبفضل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فحقوق الإنسان معروفة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم أكثر من أي وقت مضى.

كما يجب إبراز الدور الإيجابي الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتنا وديمقراطيتنا واقتصادنا. ويجب الحفاظ على هذا التوجه الإيجابي للإنترنت.

ويتمتع الإنترنت بإمكانات كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية وكذلك خلق بيئة تمكينية للمجتمعات الديمقراطية والشاملة والمتنوعة. لا يجب إضعاف القدرة على التقريب بين الناس والسياسيين. ولكن من خلال الحد من حرية الإنترنت، فإننا نحد من تنميتنا. وهذا هو السبب في تأكيدنا على أن العنصر القائم على الحقوق في جميع المناقشات المتعلقة بالفرص والتحديات المتاحة من خلال الرقمنة أمر ضروري إذا أردنا وصول المزيد من الأشخاص إلى إنترنت حر ومفتوح وآمن.

وبذلك أنهي كلمتي.

يعد نموذج أصحاب المصلحة المتعددين مع الجهات الفاعلة من الحكومة والصناعة والمجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، أساسًا مطلقًا عند وضع إطار ومحتوى ومعايير مشتركة للإنترنت.

لذا اسمحوا لي أن أكرر طموح السويد لشبكة إنترنت مفتوحة وحرة وآمنة مع وصول الجميع وشموليتهم على قدم المساواة. شكرًا.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلاً لكم. أود أن أعطي الكلمة لممثل هولندا، إذا لم أكن مخطئة. السيد جيرت مولكر، عضو مجلس إدارة الاقتصاد الرقمي، وزارة الشؤون الاقتصادية وسياسة المناخ.

جيرت مويلكر: سأحاول الإيجاز. أود الالتزام بنقطتين بخصوص WHOIS. لقد قيل الكثير ليس فقط عن تحقيق التوازن أو التوفيق بين مختلف الحقوق الأساسية والخصوصية، ولكن أيضًا عن الحق في الحماية من الجريمة.

واتفقنا على أنها ليست عملية موازنة. إنه نوع من التوافق الذي نحاول الوصول اليه.

وما أود التشديد عليه هو أنه إذا كانت هناك منظمة واحدة يمكنها القيام بذلك، فيجب أن تكون ICANN مع أصحاب المصلحة المتعددين لديها. إذن هذه مهمة كبيرة جدًا أمامنا، لكننا في وضع فريد للقيام بها.

والنقطة الثانية فيما يخص الضرورة الملحة. نحن في حاجة ملحة للتوصل إلى طرائق للوصول إلى بيانات WHOIS. منذ أيار (مايو) 2018، قامت العديد من السجلات بتعديل وصولها إلى WHOIS. لقد فعلوا ذلك بطريقتهم الخاصة دون تنسيق حقيقي، وإذا لم نتوصل إلى نموذج منسق، فإن التفرق سيزداد سوءًا. سيستمر تطبيق القانون في التغلب على العقبات الضخمة في تحقيقاتهم، بينما لن يكون لدى المستخدمين أي يقين حول كيفية الحفاظ على أمان بياناتهم الشخصية. وهنا مرة أخرى، نرى الدور المحوري لمؤسسة ICANN وطبيعة أصحاب المصلحة المتعددين لديها. ICANN هي المنظمة الوحيدة التي يمكنها توفير نهج موحد ذو مستوى عالمي.

لا يمكن ترك التعديلات على WHOIS بدون حل، كما أن المخاطر كبيرة جدًا. نحن بحاجة إلى حل فوري. من الواضح أنه يتجاوز عملية السياسة التقليدية التي نعرفها من أسماء النطاقات والصادرة عن دائرة واحدة. يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات من جانب أصحاب المصلحة من مجلس إدارة ICANN والمنظمة نفسها وأصحاب المصلحة الآخرين داخل ICANN وخارجها. ونحن ندعم بقوة نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، ولكن أيضًا في رأيي أن نقاش WHOIS يعد حالة اختبار جديدة لهذا النموذج بعد انتقال الإشراف على وظائف IANA، ودعونا نتأكد من اجتيازنا لهذا الاختبار قريبًا.

شكرًا.

[تصفيق]

أوا نديايي: شكرًا جزيلاً لكم.

أود أن أعطي الكلمة للمتحدث الأخير، ممثل إيطاليا، لمدة ثلاث دقائق أيضًا. السيدة ريتا فورسي هي مديرة المعهد العالي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ريتا فورسي: أيها المندوبون الكرام، أيها السيدات والسادة، أود أولًا أن أشكر حكومة إسبانيا على استضافة اجتماع ممثلي الحكومات رفيعي المستوى هذا. نعلم جميعًا أن WHOIS، دفتر العناوين المتاح للجمهور الذي يتم فيه نشر البيانات الشخصية لأصحاب أسماء النطاقات، لم يعد متاحًا.

تستخدم بيانات WHOIS لأغراض متعددة، بما في ذلك أهداف السياسة العامة المهمة مثل تلك المتعلقة بنشاط إنفاذ القانون ومبادرات الأمن السيبراني وآليات حماية حقوق الملكية الفكرية وسلامة المستهلك، ما يسمى ببيئة اسم النطاق.

تدعم إيطاليا العمل عند كل مستوى تم الانتهاء منه حتى الآن لتطوير وتنفيذ حلول دائمة، ولكن في نفس الوقت نود التأكيد على ضرورة تسريع التحقيق في النموذج العالمي، النموذج الموحد للوصول الى البيانات، والذي يمكن اعتباره مقبولًا من جانب الأطراف المعنية.

أخيرًا، إن الحل العالمي لتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة وحقوق أصحاب المصلحة يقترب من أن يكون هدفًا بعيد المنال. إن المحرك الرئيسي للنجاح سيظل معززًا والتعاون المنظم بين جميع الأطراف المعنية في مجتمع نظام اسم النطاق. في نفس الوقت، يجب أن يقر كل مجتمع لنظام اسم النطاق DNS بأن التصرف السريع أمر حاسم عند التعامل مع قضايا حوكمة الإنترنت. لتحقيق ذلك، تعتقد إيطاليا أن الحوار المستمر بين ICANN وهيئات تنظيم حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي أمر ضروري. التحدي الحقيقي الذي نواجهه جميعًا هو في الوقت نفسه حماية جميع جوانب القضية التي تم إبرازها هنا فيما يتعلق بأصحاب المصلحة في الإنترنت.

شكرًا.

[تصفيق]

أوا نداي: شكرًا جزيلاً لكم.

حسنًا، نحن هنا ننهي هذا النقاش مع مختلف الدول. ما يمكن أن نراه هو أننا لا نملك موضوعين متعارضين ولكن يجب أخذهما معًا. إنه شيء ضروري. كنا نحتاج إلى سماع تلك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؛ وكذلك ضرورة قيام جميع أصحاب المصلحة في الأمن السيبراني بالتحدث والتعاون معًا.

وقبل أن أنهي هذه الجلسة، أود أن أعود إلى السيد دي لا تشابيل وأطلب منه أن يخبرنا مرة أخرى بمدى أهمية إيجاد حل عالمي من خلال أصحاب المصلحة المتعددين.

سيد دي لا تشابيل، لديك دقيقة واحدة.

برتراند دي لا تشابيل: بالفعل أقل من دقيقة. لا أريد تخييب الآمال، ولكن الأمر لا يتعلق بحل عالمي أكثر منه تعلقًا بتحديد المشاكل على أساس كل قضية على حدة.

كنت أستمع عن كثب إلى ما كان يقال. في نقاش WHOIS، هناك ارتباط وثيق مع ما تمت مناقشته في الجلسة الأولى، وهو كيف يتم التفاعل بين الحكومات وباقي المجتمع داخل ICANN ومدى مشاركة الحكومات في GAC حيث ينقل أيضًا ما يناقش في عملياتهم الخاصة. هذا أمر مهم.

والفكرة الثانية التي أرغب في تسليط الضوء عليها هي أنه بقدر ما تمثل ICANN مساحة بالغة الأهمية، فإن لها مهمة محدودة، وهناك خطر من وجود هذا المجتمع، فكل ما يتعلق بالإنترنت له ميل إلى الاندراج تحت هذا المجتمع. لذلك من المهم تحديد المكان الذي يتم فيه التعامل مع الموضوعات على أساس كل قضية على حدة بشكل يتعلق بالابتكار السياسي، لأن بعض الموضوعات لا تنتمي إلى ICANN ومن المهم للغاية خلق أكبر عدد ممكن من الفرص خارجًا للمشكلات الآخذة في الظهور من أجل هذا التواصل والتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة.

لذلك، لا يوجد حل عالمي واحد، ولكن ربما يكون هناك نهج عالمي للابتكار في مجال السياسات يسمح بمبادرات لاختيار موضوع واحد يجمع الجهات الفاعلة المختلفة. هذا ما نقوم به خلال نطاقنا الصغير، ولكن هناك آخرون يفعلون أشياء مشابهة.

أوا نديايي: شكرًا جزيلًا لك سيد دي لا تشابيل.

في الختام، أود أن أعطي الكلمة مرة أخرى إلى السيد الرئيس. أود أن أذكرك بمدى أهمية كل هذا. نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. وسيكون التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين أمرًا ضروريًا للتوصل إلى حل، حتى لو كان هذا الحل معقدًا، كما ذكرتم جميعًا.

هناك حقيقة أخرى مهمة أود أن أذكركم بها والتي تحدثنا عنها وهي أننا نحتاج إلى تنسيق قوانيننا للوصول إلى هذا الحل. فماذا يعني ذلك إذًا؟ يجب ألا تعمل القوانين والقوانين الوطنية

ضد بعضها البعض، ويجب ألا تكون فرصة للانحراف ضد حرية التعبير على الإنترنت. لذلك علينا بمواءمة قوانيننا حتى يمكن الوثوق بشبكة الإنترنت. يمكن أن يستفيد الإنترنت من كل إمكاناتهم الكامنة.

شكرًا جزيلاً لكم. أود أن أعطي الكلمة للسيد الرئيس.

فرانسيسكو بولو: شكرًا جزيلًا لك يا سيدة نديايي. كانت هذه جلسة ممتازة. شكرًا جزيلًا للإشراف على الجلسة. (يتعذر تمييزه) لأن لدينا أيضًا لهذه الجلسة.

هذه هي آخر واحدة في الصباح. سوف نعود الساعة 3:00 م لجلستين أخريين.

شكرًا جزيلاً لكم.

[تصفيق]

منال إسماعيل: شكرًا لك، سيدي الرئيس. وأشكر المنسق وخبراء المواضيع والمتناقشين والشكر الخاص للوفود المشاركة.

كما ذكر السيد فرانسيسكو، هذه هي استراحة الغداء. لرؤساء الوفود حاملي الملصقات البرتقالية المستديرة، تفضلوا بتناول وجبة الغداء في قاعة الولائم. يرجى أخذ السلالم الكهربائية المواجهة للقاعة في الطابق العلوي واتباع اللافتات وسوف يتم إرشادكم من قبل موظفي ICANN. وبالنسبة للبقية، يرجى الاستمتاع بالغداء، ويرجى التأكد من العودة إلى القاعة عند الساعة 3:00 م.

شكرًا.

[نهاية النص المدون]